مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (10) العدد (9) 2026
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (10) No. (9) 2026

# الحوكمة العالمية في مواجهة الأزمات العابرة للحدود

**أ.د. محمد صقر ***

**د. رامي لايقه* ***

**هيا رجب* ****

**(تاريخ الإيداع 26/ 4/2026 – تاريخ النشر 22/7/ 2026)**

**□ ملخّص □**

يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم الحوكمة العالمية وتطورها من خلال التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والفاعلين غير الحكوميين، وذلك في ظل غياب سلطة عالمية مركزية، بهدف معالجة المشكلات العابرة للحدود، وفهم طبيعة الأزمات المعاصرة وأسباب انتشارها في النظام الدولي، إضافة إلى تقييم آليات إدارتها ودور الفاعلين الدوليين وغير الدوليين في تعزيز فعاليتها، إضافة إلى بيان مدى قدرة الحوكمة العالمية على الاستجابة الفعالة للأزمات المتزايدة التعقيد في ظل التحولات البنيوية للنظام الدولي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة العالمية، رغم تطورها وتعدد أدواتها، لا تزال تواجه تحديات كبيرة تحد من فعاليتها، أبرزها تضارب المصالح بين الفاعلين الدوليين وضعف آليات الإلزام، كما بينت أن الأزمات العابرة للحدود تتسم بطبيعة مركبة وسريعة الانتشار، ما يجعل إدارتها تتطلب تنسيقاً دولياً أكثر تكاملاً ومرونة، وأن فعالية الحوكمة ترتبط بمدى تعاون الفاعلين ضمن شبكات متعددة المستويات، كما أن أدوات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة تعد من أهم آليات الحوكمة الحديثة، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة في ظل ضعف تبادل المعلومات وعدم المساواة في القدرات بين الدول.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة العالمية، الأزمات العابرة للحدود، الفاعلين غير الدوليين، إدارة المخاطر، الإنذار المبكر.

* أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.

* * أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.

*** طالبة دكتوراه، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (10) العدد (9) 2026
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (10) No. (9) 2026

# Global Governance in addressing transboundary crises

**Dr. mohammad Saker***
**Dr. Rami Laika****
**Haya Rajab*****

**(Received 26/4/2026.Accepted 22/7/2026)**

**□ABSTRACT □**

This study examines the concept and evolution of global governance in addressing transboundary crises through cooperation among states, international organizations, and non-state actors in the absence of a centralized global authority. It analyzes the nature of contemporary crises and their rapid spread within the international system, while evaluating the effectiveness of governance mechanisms, with reference to the COVID-19 pandemic as an empirical case.

The findings indicate that, despite the development and diversification of its tools, global governance continues to face significant challenges, particularly conflicting interests among international actors and weak enforcement mechanisms. Transboundary crises are complex and fast-moving, requiring more integrated and flexible international coordination. The study highlights that governance effectiveness is closely linked to multi-level cooperation, especially the role of non-state actors. Although early warning and rapid response systems are essential, their effectiveness remains constrained by unequal state capacities and limited information sharing. Strengthening global governance therefore requires enhanced multilateral cooperation and more adaptive and inclusive approaches.

**Key words:** Global Governance, Transboundary Crises, Non-State Actors, Risk Management, Early Warning Systems.

* Professor, department of economics and planning, faculty of economics, Lattakia university, Lattakia, Syria.

** Associate professor, department of economics and planning, faculty of economics, Lattakia university, Lattakia Syria.

*** PhD student, department of economics and planning, faculty of economics, Lattakia university, Lattakia, Syria.

## 1- مقدمة

تُعدّ الحوكمة العالمية من أبرز المفاهيم التي برزت في الدراسات المعاصرة للعلاقات الدولية، بوصفها إطاراً تنظيمياً يهدف إلى إدارة القضايا المشتركة بين الفاعلين الدوليين في ظل تزايد الترابط والتداخل بين المجتمعات والدول، فتشير إلى آلية توزيع موارد السلطة العالمية بين مختلف الفاعلين، سواء من الدول أو من غير الدول في سياق تتسم السياسة الدولية فيه بالتعقيد وتعدد المستويات، هذه التحولات أدت إلى انتقال السلطة تدريجياً بعيداً عن مركز الدولة التقليدي، مما جعل النموذج الويستفالي القائم على سيادة الدولة وتفاعلاتها الثنائية غير كاف لتفسير ديناميات العلاقات الدولية المعاصرة، خصوصاً في ظل نظام متعدد المراكز والفاعلين، وقد تطور هذا المفهوم ليعكس تحوّلاً في بنية النظام الدولي من منطق الدولة المركزية إلى منطق تعدد الفاعلين، حيث لم تعد الدولة وحدها قادرة على ضبط القضايا العابرة لحدودها، بل أصبح التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والفاعلين غير الدوليين ضرورة حتمية.

فقد لعبت قوى السوق العالمية دوراً فاعلاً في تعزيز هذا التحول فقد أوجدت بيئة حوكمة جديدة تضم العديد من الفاعلين المتنوعين، مما استدعى اعتماد مقاربات تعاونية ومشاركاتية لصنع السياسات العامة العالمية، تهدف إلى التنسيق بين المصالح المختلفة وتحقيق أهداف مشتركة على الصعيد الدولي بجيث أصبح مفهوم الحوكمة العالمية حجر الزاوية لفهم الفعل السياسي في عالم ما بعد الدولة – الأمة، وتبرز شبكات وشراكات الحوكمة العالمية كأدوات رئيسية لمواجهة تحدي تشتت موارد السلطة العالمية من خلال التوسط والتنسيق بين الفاعلين المتنوعين، وتسهل إدارة القضايا المشتركة مثل التغير المناخي والأمن الدولي ومكافحة الأوبئة والتنمية المستدامة، وفي هذا السياق، تظهر الأزمات العابرة للحدود بوصفها أحد أبرز التحديات التي فرضت نفسها على النظام الدولي المعاصر، إذ لم تعد الأزمات محصورة داخل إقليم دولة واحدة، بل أصبحت تمتد آثارها بسرعة لتشمل عدة دول ومناطق في وقت واحد، وتشمل هذه الأزمات الأوبئة العالمية، والتغيرات المناخية، والأزمات الاقتصادية والمالية، والنزاعات الإقليمية ذات التداعيات الدولية، والتي تتميز بخصائص معقدة، كسرعة الانتشار، وتشابك الأسباب والنتائج، وتعدد الفاعلين المتدخلين في إدارتها، مما يجعل التعامل معها أكثر صعوبة مقارنة بالأزمات التقليدية التي تتسم بوضوح أسبابها وتوفر مؤشرات تنذر بوقوعها مسبقاً وإمكانية إدارتها بأساليب روتينية مجربة، وتعتمد الأساليب التقليدية للتعامل معها على استراتيجيات كلاسيكية كإنكار الأزمة أو عزل القوى المسببة لها، ومن أمثلتها الأزمات الاقتصادية والمالية كالتضخم المالي أو فترات الركود الاقتصادي، الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، الأزمات التنظيمية والإدارية كالخلافات العمالية أو انخفاض الإنتاجية.

كما تلعب المنظمات الدولية دوراً مهماً في تنسيق الاستجابة العالمية إلى جانب دور متزايد للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في دعم الجهود الإنسانية وإدارة الأزمات، فعلى الرغم من تطور أدوات الحوكمة، مثل آليات التنسيق الدولي، وأنظمة الإنذار المبكر، إلا أن الواقع العملي يكشف عن استمرار فجوات كبيرة في الفاعلية والتنفيذ، فنجاح الحوكمة العالمية يتطلب نظام عالمي أكثر مرونة وتكاملاً قادر على التكيف مع طبيعة الأزمات المعاصرة.

### 1-1- الدراسات السابقة

#### 1-1-1- الدراسات العربية

1- الدغيلي، جاد المولى. دور المبعوثين الدوليين في الأزمة الليبية(2011-2021): تقييم الأداء وتحديات الوساطة في ضوء التحولات الإقليمية والدولية، مجلة البحوث والدراسات العربية -ISSN 3006 1822، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2024، ص17-16.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تعزز أو تعيق نجاح الوساطة الدولية. إضافةً إلى ذلك، هدفت إلى فهم إشكالية تعدد الفاعلين وتضارب المصالح في إطار الحوكمة الدولية للأزمات.

توصلت هذه الدراسة إلى أن أن تعدد الفاعلين غير الدوليين زاد من تعقيد الأزمة وأضعف فرص التسوية المستدامة، وأن نجاح الوساطة يتطلب تنسيقاً دولياً أكثر انسجاماً ضمن إطار حوكمة عالمية فعّال.

2- أبو عامود. محمد سعد. الإدارة غير التقليدية للأزمات الدولية العابرة للحدود على ضوء الخبرة المكتسبة من أزمة كورونا 2020، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد36، العدد2، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2020، ص317-316.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الإدارة غير التقليدية للأزمات الدولية العابرة للحدود، مع الاستفادة من تجربة جائحة COVID-19.

توصلت هذه الدراسة إلى أن جائحة COVID-19 كشفت قصور النماذج التقليدية في إدارة الأزمات، وأظهرت الحاجة إلى اعتماد مقاربات غير تقليدية قائمة على السرعة والابتكار.

**1-1-2- الدراسات الأجنبية**

1- David Held, Global transformations: politics, economics and culture, polity press, 1999, pp.27.

التحولات العالمية: السياسة والاقتصاد والثقافة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التحولات العميقة التي أحدثتها العولمة في بنية النظام الدولي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، كما سعت إلى تفسير تراجع مركزية الدولة القومية مقابل تصاعد الترابط العالمي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن العولمة أدت إلى تداخل غير مسبوق بين المجتمعات والدول، مما قلّص من قدرة الدول على التحكم المنفرد في القضايا العابرة للحدود.

2-James. Miskel, Richard. Norton, Humanitarian early-warning systems, Global governance: a review of multilateralism and International organizations, Vol. 4, No. 3, 1998, pp. 317-329

أنظمة الإنذار المبكر الإنسانية، الحوكمة العالمية: مراجعة التعددية والمنظمات الدولية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور أنظمة الإنذار المبكر الإنسانية في التنبؤ بالأزمات والكوارث قبل تفاقمها، كما سعت إلى تقييم مدى فعالية هذه الأنظمة ضمن إطار الحوكمة متعددة الأطراف.

توصلت هذه الدراسة إلى أن أنظمة الإنذار المبكر تمثل أداة حيوية في تقليل مخاطر الأزمات إذا ما تم تفعيلها بشكل منسق وفعال.

3-Aaron. Ginsberg, Humanitarian policymaking as networked governance: social network analysis of the global compact on refugees, journal of international humanitarian action, London, United Kingdom(Springer Nature), 2022, pp. 4.

صنع السياسات الإنسانية كحوكمة شبكية: تحليل الشبكات الاجتماعية للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

هدفت هذه الدراسة إلى فهم كيفية تفاعل الفاعلين الدوليين وغير الدوليين ضمن شبكة معقدة لصياغة السياسات، كما ركزت على إبراز دور العلاقات والتنسيق بين الجهات المختلفة في تشكيل مخرجات الحوكمة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن صنع السياسات الإنسانية لم يعد محصوراً بالدول، بل يتم عبر شبكات متعددة الفاعلين تتسم بالتداخل والتكامل.

## 1-2- التعقيب على الدراسات السابقة

التقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تقديم شروحات مهمة حول الحوكمة العالمية وتحول بنية النظام الدولي، وتحليل أدوات محددة كأنظمة الإنذار المبكر والاستجاة للمخاطر، ودراسة حالات تطبيقية مثل جائحة COVID-19، وزادت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تتبع تطور مفهوم الحوكمة العالمية، وربطه بالطبيعة المركبة للأزمات العابرة للحدود وأسباب انتشارها في ظل العولمة والتشابك الدولي، كما توسّع نطاق التحليل ليشمل آليات الحوكمة المختلفة، من التنسيق متعدد الأطراف إلى أدوات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة، مع إبراز الدور المتنامي للفاعلين غير الدوليين وتأثيرهم في تشكيل مخرجات الحوكمة. وإلى جانب ذلك، معالجة التحديات البنيوية التي تواجه الحوكمة العالمية، مثل تضارب المصالح الدولية وضعف آليات الإلزام، وتقدم هذه الدراسة نماذج تطبيقية لتقييم فعالية الحوكمة العالمية في إدارة الأزمات.

## 1-3- مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من التناقض القائم بين تزايد حدة وتعقيد الأزمات العابرة للحدود في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، وبين محدودية فعالية الحوكمة العالمية في إدارتها واحتوائها، فعلى الرغم من تطور مفهوم الحوكمة العالمية إلا أن الواقع العملي يكشف عن استمرار القصور في الاستجابة الفعالة للأزمات، وعليه، بحيث يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

إلى أي مدى استطاعت الحوكمة العالمية، بآلياتها المختلفة وتعدد فاعليها، أن تواجه الأزمات العابرة للحدود في النظام الدولي المعاصر؟

يتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية:

-ما هي العوامل التي تحدّ من فعالية الحوكمة العالمية في إدارة الأزمات؟

-ما هي أسباب انتشار الأزمات العابرة للحدود؟

-ما دور الفاعليين غير الدوليين في تعزيز فعالية الحوكمة العالمية؟

-مدى كفاءة أدوات الحوكمة العالمية في الاستجابة لها؟

## 1-4- أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوع الحوكمة العالمية في سياق الأزمات العابرة للحدود، وهي من أبرز التحديات التي تواجه النظام الدولي المعاصر في ظل العولمة وتسارع الترابط بين الدول، فمع تزايد الأزمات ذات الطابع العالمي، لم تعد الأدوات التقليدية القائمة على دور الدولة كافية، مما يبرز الحاجة إلى فهم أعمق لآليات الحوكمة العالمية وقدرتها على الاستجابة الفعالة إضافة إلى التحديات التي تعيق فعاليتها، مثل تضارب المصالح الدولية وضعف التنسيق، كما يتم تقديم إطار تحليلي يجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية من خلال الربط بين تطور مفهوم الحوكمة، وطبيعة الأزمات، وآليات إدارتها.

## 1-5- أهداف البحث

-تحليل مفهوم الحوكمة العالمية وتطورها في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر.

-دراسة الطبيعة المركبة للأزمات العابرة للحدود وأسباب انتشارها، من خلال تحليل تأثير العولمة والتشابك الاقتصادي والسياسي، مع الاستفادة من نماذج واقعية في تفسير ديناميكيات هذه الأزمات.

-تقييم آليات الحوكمة العالمية في إدارة الأزمات، بما في ذلك التنسيق الدولي، والحوكمة الشبكية، وأدوات الإنذار المبكر، لبيان مدى فعاليتها في الاستجابة للأزمات.

-تحليل دور الفاعلين غير الدوليين والتحديات التي تواجه الحوكمة العالمية، مع تقديم نماذج تطبيقية لتقييم الفعالية.

## 1-6- فرضيات البحث

-توجد علاقة طردية بين مستوى التنسيق الدولي متعدد الأطراف والقدرة على الاستجابة للأزمات، وفعالية الحوكمة العالمية في إدارة الأزمات العابرة للحدود.

-توجد علاقة طردية بين مستوى إشراك الفاعلين غير الدوليين(كالمنظمات غير الحكومية) وتنوعهم، ونجاح وفعالية إدارة الأزمات.

-توجد علاقة عكسية بين درجة تضارب المصالح الدولية وحدة التنافس الدولي، وفعالية الحوكمة العالمية.

## 2- منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل مفهوم الحوكمة العالمية وتطورها وتفسير طبيعة الأزمات العابرة للحدود في النظام الدولي المعاصر، كما توظف منهج دراسة الحالة المقارن من خلال استحضار نماذج تطبيقية لتقييم فعالية آليات الحوكمة العالمية.

### 1-2- مصطلحات البحث

**الحوكمة العالمية:** نظام من القواعد والمؤسسات والتفاعلات الدولية يهدف إلى إدارة القضايا العالمية المشتركة عبر التعاون بين مختلف الفاعلين الدوليين.

**الفاعلين غير الدوليين:** هم الجهات التي لا تتمتع بصفة الدولة، لكنها تؤدي دوراً مؤثراً في إدارة القضايا العالمية وصنع السياسات الدولية، من خلال المشاركة في وضع القواعد، والتأثير في القرارات وتنفيذ البرامج على المستويات الإقليمية والدولية، بما يسهم في معالجة التحديات العابرة للحدود.

**الأزمات العابرة للحدود:** هي الأزمات التي تمتد آثارها إلى أكثر من دولة، بحيث لا يمكن لدولة واحدة احتوائها ومعالجتها.

**إدارة الأزمات الدولية:** هي عملية التخطيط والتنسيق واتخاذ التدابير اللازمة على المستويين الوطني والدولي للحد من آثار الأزمات العابرة للحدود والاستجابة لها.

**التعاون الدولي:** الجهود المشتركة التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية وغيرها من الفاعلين الدوليين لتحقيق اهداف مشتركة او مواجهة تحديات لا تستطيع دولة واحدة التعامل معها.

## 3- النتائج والمناقشة

### 3-1- مفهوم الحوكمة العالمية وتطورها

يقصد بالحوكمة العالمية مجموعة القواعد والمؤسسات والآليات التي يتم من خلالها إدارة وتنظيم القضايا العالمية المشتركة من خلال التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والفاعلين غير الحكوميين، وذلك في ظل غياب سلطة عالمية مركزية، بهدف معالجة المشكلات العابرة للحدود مثل الأزمات الاقتصادية والبيئية والصحية والأمنية(Weiss,2013,p759)، وقد استخدم جيمس روزيناو (James Rosenau) مصطلح الحوكمة العالمية للإشارة إلى تنظيم العلاقات الدولية في ظل غياب سلطة سياسية مركزية ذات سيادة، ووفقا له، فإن الحوكمة العالمية تعني ممارسة ما تقوم به الحكومات على المستوى المحلي، ولكن على الصعيد العالمي، دون وجود حكومة عالمية موحدة.

أما توماس واپس (Thomas Weiss) ، فيعرف الحوكمة العالمية بأنها الجهود الجماعية لتعريف المشكلات العابرة للحدود وفهمها، وهي مشكلات تتجاوز قدرة الدول، فرادى، على حلها، كما يعكس المفهوم قدرة النظام الدولي في لحظة تاريخية معينة على تقديم خدمات عامة وتنظيمية في غياب حكومة مركزية عالمية.

فقد شهد مفهوم الحوكمة العالمية تطوراً تدريجياً في إطار تطور النظام الدولي وتحولاته السياسية والاقتصادية، على الرغم من أن هذا المفهوم لم يظهر بصيغته الحديثة إلا بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن جذوره تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مع إنشاء المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والتي شكلت إطاراً مؤسسياً لتنظيم العلاقات الدولية وإدارة القضايا العالمية المشتركة.

في البداية كان النظام الدولي يقوم على مفهوم الحكومة الدولية الذي يفترض وجود سلطة مركزية عالمية، إلا أن هذا المفهوم لم يتحقق في الواقع بسبب تمسك الدول بمبدأ السيادة، ومع تزايد الترابط الدولي نتيجة العولمة، وظهور فاعلين دوليين جدد مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، ظهر مفهوم الحوكمة العالمية الذي يقوم على إدارة الشؤون العالمية من خلال مجموعة من القواعد والمؤسسات والآليات الرسمية وغير الرسمية، دون وجود حكومة عالمية مركزية(Weiss,2023,p3-10).

وقد تطور مفهوم الحوكمة عبر عدة مراحل مرتبطة بتطور النظام الدولي والعولمة وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، حيث لم تعد الدولة قادرة وحدها على إدارة القضايا العالمية مثل الأزمات المالية والتغير المناخي والأوبئة والإرهاب والهجرة، وقد ارتبط تطور مفهوم الحوكمة العالمية بعدة تحولات أساسية:

- نهاية الحرب الباردة التي عززت من مصداقية الرؤية القائلة بأن المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ستودي دورا أكثر مركزية في إدارة النظام الدولي وتنظيم العلاقات بين الدول.
- تسارع وتيرة العولمة، التي أصبحت محل اهتمام وتحليل في الفكر المعاصر، حيث يرى العديد من الباحثين أن العولمة نفسها بعد أحد تجليات الحوكمة العالمية من حيث دفعها الدول إلى الامتثال لمطالب الأسواق العالمية المتنافسة، وبالتالي تقييد سيادتها التقليدية.
- الطفرة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات، والتي ساهمت بشكل كبير في رفع مستوى الوعي بالقضايا العالمية المشتركة، وكشفت عن الحاجة إلى مقاربات عالمية منسقة لمواجهة التحديات العابرة للحدود (الدغيلي،2024،ص16-17).

إضافة إلى تزايد دور المنظمات الدولية، وظهور فاعلين جدد مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، والتعقيد المؤسسي المتزايد وظهور الأزمات العابرة للحدود والتي لا تستطيع دولة واحدة حلها.

وقد ساهمت العولمة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات في تعزيز مفهوم الحوكمة العالمية، حيث أصبحت القضايا الدولية مثل التغير المناخي، والأزمات المالية، والأوبئة، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية، قضايا عابرة للحدود، الأمر الذي فرض ضرورة التعاون الدولي وظهور أنماط جديدة من الإدارة العالمية تقوم على الشراكة بين الدول والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، تطور مفهوم الحوكمة العالمية ليشمل مجالات متعددة مثل الحوكمة البيئية العالمية، والحوكمة الصحية العالمية، والحوكمة الرقمية، وأصبح يشير إلى مجموعة الآليات التي يتم من خلالها إدارة القضايا العالمية المشتركة من خلال التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين الدوليين، بهدف تحقيق الاستقرار الدولي والتنمية المستدامة ومواجهة الأزمات العالمية(بن بعطوش،2017،93-104).

وبذلك يمكن القول إن تطور مفهوم الحوكمة العالمية ارتبط بثلاث مراحل رئيسية: مرحلة التنظيم الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ومرحلة العولمة بعد نهاية الحرب الباردة، ومرحلة الحوكمة العالمية الشاملة في ظل التحديات العالمية المعاصرة.

وبذلك انتقل مفهوم إدارة العلاقات الدولية من الحكومة الدولية Government إلى الحوكمة العالمية Global Governance، أي إدارة العالم دون وجود حكومة عالمية مركزية، وإنما من خلال شبكة من القواعد والمؤسسات والفاعلين الدوليين.

**3-2- الطبيعة المركبة للأزمات العابرة للحدود وسماتها**

إن الأزمات لم تعد بسيطة أو منفصلة، بل أصبحت متشابكة ومتداخلة بحيث يؤثر كل منها في الآخر، ففي الماضي ممكن أن تكون الأزمة اقتصادية فقط، صحية فقط، سياسية فقط، أما اليوم فممكن أن تكون أزمة صحية واقتصادية واجتماعية وسياسية في الوقت نفسه، مما يجعا إدارتها أصعب بكثير، وفي ظل عالم الفوكا VUCA وهو مصطلح بدأ تداوله في عشرينيات القرن التاسع عشر وهو اختصار لأربع كلمات وهي التقلبات المتغيرة Volatility، وعدم اليقين Uncertainty، والتعقيد Complexity، وغموض المستقبل Ambiguity، بدأ البشرية تواجه نمطاً جديداً من الأزمات أطلق عليه تسميات مختلفة مثل الأزمات العابرة للحدود أو الأزمات الكونية، وهي أزمات تختلف عن مثيلاتها التقليدية من حيث طبيعتها المعقدة وتشابك أبعادها، تتجاوز هذه الأزمات الحدود الجغرافية والزمانية والوظيفية، فلا تقتصر على منطقة محددة ولا يسهل تحديد بدايتها أو نهايتها، كما تتقاطع آثارها بين مختلف القطاعات والمجالات نتيجة الاعتماد المتبادل بين الفواعل الدولية وتداخل الأسباب والنتائج بشكل يجعل من الصعب فصل أحدهما عن الآخر، فهذه الأزمات تتحدى مفاهيم الإدارة التقليدية إذ يصعب تحديد جهة واحدة مسؤولة عن اندلاعها أو إدارتها، مما يخلق فراغاً سلطوياً يتطلب قيادة جماعية وتعاوناً دولياً واسعاً، كما أدت الوفرة المعلوماتية وتزايد المعلومات المضللة إلى ضغط متزايد على صناع القرار في ظل صعود البعد النفسي كعامل أساسي في فهم تداعياتها، وبينما تتكاثر هذه الأزمات وتنتج أزمات جديدة في دورة تبدو بلا نهاية يتطلب التعامل معها نهجاً ابتكارياً وتكيفاً طويل الأمد بديلاً عن محاولات الحلول التقليدية(عرفات،2025،231-232).

وتظهر الطبيعة المركبة لهذه الأزمات في كونها لا تقتصر على بعد واحد، بل تشمل أبعاداً متعددة ومتشابكة، فقد تكون الأزمة في ظاهرها اقتصادية لكنها تمتد لتؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما حدث في الأزمة المالية العالمية عام 2008، أو قد تكون أزمة صحية لكنها تتحول إلى أزمة اقتصادية وسياسية كما حدث خلال جائحة COVID-19. وبالتالي فإن الأزمات العابرة للحدود تتسم بتعدد الأبعاد، حيث تشمل أبعاداً سياسية واقتصادية وصحية وبيئية وأمنية في آن واحد، وهو ما يزيد من تعقيد إدارتها(Boin,2019,94-96).

كما تتميز الأزمات العابرة للحدود بسرعة الانتشار، حيث لم تعد الأزمات تنتقل ببطء كما في السابق، بل يمكن أن تنتشر خلال أيام أو حتى ساعات، وذلك بسبب العولمة والترابط الاقتصادي العالمي وحركة التجارة الدولية وانتقال الأفراد ورؤوس الأموال، فالأزمة المالية التي تبدأ في دولة معينة قد تؤثر على الأسواق المالية العالمية، والوباء الذي يظهر في دولة واحدة قد يتحول إلى جائحة عالمية خلال فترة قصيرة.

ومن الخصائص الأساسية أيضاً عدم اليقين، حيث يصعب التنبؤ بمسار الأزمة أو نتائجها أو مدة استمرارها، كما يصعب تحديد الجهات المسؤولة عن إدارتها، وذلك بسبب تعدد الفاعلين وتداخل الاختصاصات بين الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية العالمية، ويؤدي هذا الغموض إلى تعقيد عملية اتخاذ القرار الدولي وإبطاء الاستجابة للأزمة.

كذلك تتسم الأزمات العابرة للحدود بتعدد الفاعلين الدوليين، إذ لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في إدارة الأزمات، بل تشارك معها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، وهو ما يؤدي إلى ظهور شبكة معقدة من الفاعلين الذين يتداخل دورهم في إدارة الأزمة، الأمر الذي قد يؤدي أحياناً إلى تضارب في القرارات أو بطء في الاستجابة، كما أن من خصائص هذه الأزمات صعوبة الاحتواء والسيطرة، نظراً لعدم وجود سلطة عالمية مركزية قادرة على فرض القرارات على جميع الدول، وبالتالي تعتمد إدارة الأزمات العابرة للحدود على التعاون الدولي والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية، وهو ما يشكل أحد مبررات ظهور مفهوم الحوكمة العالمية باعتباره إطاراً لتنظيم التعاون الدولي في مواجهة هذه الأزمات(قاسمي،2017،ص115-118).

بحيث يمكن القول إن الطبيعة المركبة للأزمات العابرة للحدود تتمثل في كونها أزمات متعددة الأبعاد، سريعة الانتشار، تتسم بعدم اليقين، وتشارك في إدارتها أطراف متعددة، كما يصعب احتواؤها على المستوى الوطني، الأمر الذي يستلزم وجود آليات تعاون دولي ضمن إطار الحوكمة العالمية لإدارتها والحد من آثارها.

**3-3- أسباب انتشار الأزمات العابرة للحدود في النظام الدولي المعاصر**

أضحى انتشار الأزمات العابرة للحدود سمة ملازمة للنظام الدولي المعاصر، نتيجة تحولات بنيوية عميقة طالت طبيعة هذا النظام ووظائفه وفاعليه، فلم تعد الأزمات تُفهم بوصفها أحداثاً محلية أو إقليمية معزولة، بل باتت نتاجاً لتفاعلات معقدة داخل شبكة عالمية مترابطة، الأمر الذي يجعل من احتوائها مسألة تتجاوز قدرات الدولة الوطنية منفردة(Weiss,2013,p32).

3-3-1- العولمة بوصفها بيئة مولِّدة للأزمات

أسهمت العولمة في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي عبر تكثيف الترابط الاقتصادي والمالي والتجاري بين الدول، بحيث أصبح العالم أقرب إلى وحدة متكاملة. هذا الترابط، وإن كان قد حقق مزايا اقتصادية، إلا أنه في المقابل جعل الأزمات أكثر قابلية للانتشار، فسلاسل الإنتاج العالمية (Global Supply Chains) على سبيل المثال، جعلت من الاقتصاد العالمي عرضة للاضطراب في حال تعطل أي حلقة من حلقاته، وهو ما يؤدي إلى انتقال الأزمات الصناعية أو التجارية من دولة إلى أخرى بشكل تلقائي(UNCTAD,2023,P17-24).

3-3-2- الثورة التكنولوجية وتسريع انتقال الأزمات

أدت الثورة التكنولوجية، خاصة في مجالات الاتصالات والمعلومات، إلى خلق بيئة عالمية شديدة الترابط، حيث يتم تبادل المعلومات والبيانات بشكل لحظي، وقد انعكس ذلك في تسريع انتقال الأزمات، سواء كانت اقتصادية أو صحية أو أمنية، ففي المجال السيبراني، يمكن لهجوم إلكتروني أن يستهدف بنى تحتية حيوية في عدة دول في وقت واحد، مما يخلق أزمات عابرة للحدود يصعب احتواؤها، كما أن وسائل الإعلام الرقمية تسهم في تضخيم الأزمات

ونشرها عالمياً، وهو ما يزيد من حدتها وتأثيرها.

3-3-3- تزايد حركة الأفراد والسلع ورؤوس الأموال

أدى الانفتاح الدولي إلى تسهيل حركة الأفراد عبر الحدود، سواء لأغراض السياحة أو العمل أو الهجرة، وهو ما ساهم في تسريع انتشار الأزمات الصحية، حيث يمكن أن يتحول مرض محلي إلى جائحة عالمية خلال فترة زمنية قصيرة.

كما أن حرية انتقال رؤوس الأموال أدت إلى زيادة هشاشة الأسواق المالية، حيث يمكن لانسحاب مفاجئ للاستثمارات أن يؤدي إلى أزمات مالية تمتد آثارها إلى عدة دول، خاصة في ظل غياب رقابة دولية فعالة. (UNCTAD,2023,P17-24).

3-3-4- بروز مشكلات عالمية ذات طبيعة عابرة للحدود

يواجه المجتمع الدولي اليوم مجموعة من التحديات البنيوية التي تتسم بطابعها العابر للحدود، مثل التغير المناخي، والتلوث البيئي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والإرهاب الدولي، وهذه القضايا بطبيعتها لا تعترف بالحدود السياسية، مما يجعلها مصدراً دائماً للأزمات العالمية.

فعلى سبيل المثال، يؤدي التغير المناخي إلى كوارث طبيعية تمتد آثارها إلى عدة دول، كما يسهم في خلق أزمات أخرى مثل الهجرة والنزاعات على الموارد، وهو ما يعكس الطبيعة المركبة والمتداخلة للأزمات المعاصرة.

3-3-5- قصور آليات الحوكمة العالمية

رغم وجود مؤسسات دولية متعددة، إلا أن النظام الدولي يعاني من ضعف في آليات الحوكمة العالمية، سواء من حيث التنسيق أو الفعالية أو الإلزام، فغياب سلطة مركزية عالمية، وتمسك الدول بسيادتها، يؤديان إلى إبطاء الاستجابة الدولية للأزمات.

كما أن تضارب المصالح بين الدول، خاصة بين الدول الكبرى، يعيق اتخاذ قرارات جماعية فعالة، مما يسمح بتفاقم الأزمات وانتشارها، ويظهر هذا القصور بشكل واضح في إدارة الأزمات العالمية مثل الأوبئة أو الأزمات البيئية(معيفي،2023،ص42-43).

3-3-6- تعدد الفاعلين الدوليين وتعقيد بيئة الأزمات

لم يعد النظام الدولي مقتصراً على الدول، بل أصبح يضم فاعلين متعددين مثل الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات المسلحة، والشبكات الإجرامية، هذا التعدد في الفاعلين أدى إلى تعقيد إدارة الأزمات، حيث تتداخل المصالح وتتشابك الأدوار.

فالشركات متعددة الجنسيات، على سبيل المثال، قد تسهم في نشوء أزمات بيئية أو مالية، في حين يمكن للجماعات المسلحة أن تنقل النزاعات إلى نطاق إقليمي أو دولي، مما يزيد من صعوبة احتواء الأزمات.

3-3-7- الترابط بين الأزمات

من أبرز سمات النظام الدولي المعاصر هو الترابط بين الأزمات، بحيث يؤدي حدوث أزمة في مجال معين إلى توليد أزمات في مجالات أخرى، فالأزمة الاقتصادية قد تؤدي إلى أزمة اجتماعية، وهذه بدورها قد تتحول إلى أزمة سياسية أو أمنية، وقد تمتد آثارها إلى دول أخرى.

وهذا ما يُعرف بتأثير التسلسل أو الانتشار المتسلسل، حيث تصبح الأزمات أكثر تعقيداً وأقل قابلية للسيطرة، خاصة في ظل غياب تنسيق دولي فعال(Weiss,2013,p27-32).

**3-4- آليات الحوكمة العالمية في إدارة الأزمات العابرة للحدود**

وتشمل آليات الحوكمة العالمية مجموعة من الأدوات والمؤسسات والقواعد القانونية وآليات التعاون الدولي التي تهدف إلى إدارة الأزمات والحد من آثارها وتعزيز الاستجابة الدولية المشتركة، وتتمثل أهم هذه الآليات في دور المنظمات الدولية، والأطر القانونية الدولية، وآليات التنسيق والتعاون متعدد الأطراف، إضافة إلى أدوات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة.

3-4-1- دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمات العابرة للحدود

تلعب المنظمات الدولية دوراً محورياً في إدارة الأزمات العابرة للحدود، حيث تشكل هذه المنظمات الإطار المؤسسي للتعاون الدولي، وتساهم في تنسيق الجهود بين الدول وتقديم المساعدات الفنية والمالية، إضافة إلى وضع السياسات الدولية لمواجهة الأزمات، ومن أبرز هذه المنظمات:

-الأمم المتحدة (مجلس الأمن) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

-منظمة الصحة العالمية

-صندوق النقد الدولي

تقوم الأمم المتحدة بدور أساسي في إدارة الأزمات الدولية من خلال أجهزتها المختلفة مثل مجلس الأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حيث تعمل على تنسيق الاستجابة الدولية للكوارث والأزمات الإنسانية والاقتصادية والصحية، وتقديم المساعدات للدول المتضررة، وتعزيز قدرات الدول على إدارة الأزمات، كما تُعد الأمم المتحدة من أهم الجهات التي تعمل على تقليل المخاطر وبناء القدرات

المؤسسية للدول، وتكون من أوائل الجهات التي تتدخل عند وقوع الكوارث من خلال تقديم المساعدات الإنسانية واللوجستية والطبية(UN,2020).

أما على المستوى الفكري والسياسي، فقد شكلت الأمم المتحدة محوراً للجدل حول الحوكمة العالمية بين التيارات السياسية المختلفة:

– التيار المحافظ(اليمين): غالباً ما يربط الحوكمة العالمية بشكل حصري بهيكل الأمم المتحدة ومؤسساتها وبالنظر إلى ما يعده نقداً لضعف وفشل هذه المؤسسات أحياناً، فإنه قد يرفض فكرة الحوكمة العالمية برمتها، إلا أن هذا المنظور يتجاهل الحجم الهائل لأنشطة الحوكمة العالمية التي تتم خارج الإطار الرسمي للأمم المتحدة، مثل بروتوكولات الاتصالات الدولية، ومعايير السلامة العالمية، وحوكمة الفضاء الإلكتروني والتي تديرها في كثير من الأحيان شبكات معقدة من الخبراء والهيئات المتخصصة.

– التيار التقدمي (اليسار) خاصة في أوروبا وبين قطاعات من اليسار الأمريكي: يميل إلى المبالغة في التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة ويثق في قدرتها على معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية العالمية، غير أن التحليل الواقعي يظهر أن الأمم المتحدة رغم دورها الحاسم في عمليات حفظ السلام وبناء الدول، تواجه قيوداً هيكلية جوهرية تتعلق بشرعيتها وفاعليتها وغالباً ما تبدو الإصلاحات المقترحة للمنظمة غير كافية أو غير قابلة للتحقيق سياسياً لمعالجة هذه القيود وبالتالي، فإن الحل العملي لتطوير الحوكمة العالمية لا يكمن فقط في إصلاح المؤسسات القائمة بل أساساً في إنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة أكثر مرونة، وتكييف الهياكل الحالية لتتناسب مع التحديات والظروف الجديدة التي يفرضها عالم معولم ومترابط(شهرزاد،2024،ص24-23).

أما منظمة الصحة العالمية، فتؤدي دوراً رئيسياً في إدارة الأزمات الصحية العالمية مثل الأوبئة والجوائح، حيث تقوم بمراقبة انتشار الأمراض، وإصدار التحذيرات الصحية الدولية، وتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الأمراض، وتقديم الدعم الفني للدول، كما ظهر دورها بشكل واضح خلال جائحة كورونا، حيث عملت على تنسيق الاستجابة الصحية العالمية.

في حين يساهم صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، مما يجعله أحد أهم أدوات الحوكمة الاقتصادية العالمية من خلال توفير التمويل للدول التي تواجه اختلالات في ميزان المدفوعات أو أزمات الديون أو نقصاً حاداً في احتياطات النقد الأجنبي، بهدف تمكينها من استعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي وتجنب تفاقم الأزمة، ولا يقتصر دور الصندوق على تقديم القروض، ولا يتم منح هذه القروض من غير مقابل، بل يرافقها برنامج إصلاح اقتصادي يتم الاتفاق عليه بين الصندوق والدولة المقترضة، ويهدف إلى معالجة الأسباب الهيكلية للأزمة وضمان قدرة الدولة على سداد القرض، وتشمل هذه الإصلاحات عادة تعزيز الانضباط المالي وخفض عجز الموازنة، وإصلاح النظام الضريبي، وتحسين إدارة المالية العامة، وتبني سياسات نقدية للحد من التضخم وإصلاح نظام سعر الصرف، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وتعزيز الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد، كما يقوم صندوق النقد بإجراء مراجعات دورية لتقييم مدى التزام الدولة بتنفيذ الإصلاحات، ويصرف التمويل غالباً على دفعات ترتبط بتحقيق الأهداف المتفق عليها، وتهدف هذه الشروط إلى ضمان استخدام موارد الصندوق بكفاءة واستعادة الاستقرار الاقتصادي، وتمكين الدولي من الوفاء بالتزاماتها المالية، بما يحافظ على استدامة موارد الصندوق لصالح الدول الأعضاء الأخرى، ومن أمثلة الدول التي استفادت من برامج صندوق النقد الدولي: اليونان، الأرجنتين، مصر، وسريلانكا. (IMF,2025)

3-4-2- دور الأطر القانونية الدولية(الاتفاقيات والمعاهدات)

تمثل الأطر القانونية الدولية أحد أهم آليات الحوكمة العالمية في إدارة الأزمات العابرة للحدود، حيث توفر هذه القواعد القانونية إطاراً لتنظيم العلاقات بين الدول أثناء الأزمات، وتحدد حقوق الدول والتزاماتها، كما تنظم التعاون الدولي في مجالات البيئة والصحة والأمن والاقتصاد.

وتشمل هذه الأطر الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، ومكافحة الأوبئة، ومكافحة الإرهاب، وتنظيم التجارة الدولية، إضافة إلى القواعد المتعلقة بالمساعدات الإنسانية والتدخل الدولي في حالات الكوارث، وتكمن أهميتها في أنها تضع قواعد ملزمة للدول، وتوفر آليات للتعاون الدولي، وتحد من الفوضى الدولية أثناء الأزمات.

كما أن القانون الدولي يسهم في تنظيم الاستجابة الدولية للأزمات من خلال تحديد مسؤوليات الدول والمنظمات الدولية، ووضع قواعد للتعاون الدولي وتبادل المعلومات والمساعدات، وهو ما يعزز من فعالية الحوكمة العالمية في إدارة الأزمات العابرة للحدود(أبو هيف،2021،ص623-631).

3-4-3- آليات التنسيق والتعاون متعدد الأطراف

تعد آليات التنسيق والتعاون متعدد الأطراف من أهم أدوات الحوكمة العالمية في إدارة الأزمات العابرة للحدود، حيث تتطلب هذه الأزمات تعاون عدد كبير من الدول والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة غير الحكومية، ويشمل التعاون متعدد الأطراف تبادل المعلومات، وتنسيق السياسات الاقتصادية والصحية والبيئية، وتنظيم المساعدات الدولية، وإدارة عمليات الإغاثة الدولية.

وقد أصبحت الأزمات العالمية مثل الأزمات المالية والأوبئة والتغير المناخي تتطلب استجابة جماعية من خلال المؤسسات الدولية ومجموعات التعاون الدولي مثل مجموعة العشرين والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث يتم التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية العالمية لمواجهة الأزمات ومنع انتشارها عالمياً، كما يعتمد نجاح إدارة الأزمات العابرة للحدود على وجود إطار للتعاون الدولي يحدد أدوار كل طرف، ويضمن تبادل المعلومات بسرعة، وتنسيق القرارات الدولية، لأن غياب التنسيق يؤدي غالباً إلى تفاقم الأزمات وانتشارها(سليم،2022،ص141-156).

وقد برزت دول مجموعة البريكس بوصفها فاعل مؤثر في إدارة الأزمات العابرة للحدود، وتستند هذه الدول إلى خطاب يقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مع تقديم بدائل تمويلية وتنموية للدول النامية من خلال القروض والاستثمارات ومشروعات البنية التحتية والتعاون التقني، وقد أسهم ذلك في تعزيز قدرة العديد من الدول النامية على مواجهة الأزمات الاقتصادية، التنموية والإنسانية بعيداً عن الشروط السياسية الصارمة التي غالباً ما ترتبط بمساعدات المؤسسات المالية الغربية، وفي هذا السياق أصبح لهذه القوى دور متزايد في إعادة تشكيل بنية الحوكمة العالمية للأزمات العابرة للحدود، من خلال الدفع نحو نظام دولي أكثر تعددية وتوازناً في توزيع مراكز القوة وصنع القرار (Stiglitz,2018,p249).

3-4-4- أدوات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة

تعد أدوات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة من أهم آليات الحوكمة العالمية، حيث تهدف هذه الأدوات إلى التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها أو في مراحلها الأولى، مما يساعد على تقليل آثارها ومنع انتشارها.

وتشمل أدوات الإنذار المبكر أنظمة مراقبة الأمراض والأوبئة، وأنظمة مراقبة الكوارث الطبيعية، وأنظمة الإنذار المبكر للأزمات المالية، إضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات والتنبؤ بالأزمات، كما تعتمد الاستجابة السريعة على وجود خطط دولية للطوارئ، وتنسيق بين المنظمات الدولية والدول، وتوفير الموارد المالية والبشرية بسرعة، وهو ما يعزز من قدرة المجتمع الدولي على مواجهة الأزمات قبل تفاقمها.

وقد أصبح من الواضح أن إدارة الأزمات العابرة للحدود لم تعد تعتمد فقط على الاستجابة بعد وقوع الأزمة، بل أصبحت تعتمد على الوقاية والإنذار المبكر وإدارة المخاطر، وهو ما يمثل أحد أهم تطورات الحوكمة العالمية في العصر الحديث(العامري،2023،ص115-118).

**3-5- دور الفاعلين غير الدوليين في الحوكمة العالمية للأزمات**

ما ورد في تقرير المصرف الدولي العام 1989 الذي يتضمن أن القوى الاجتماعية وهي من ضمن الفاعلين من غير الدول قادرة على حركة إدارة الدولة بهدف تطوير الاستراتيجيات والسياسات العامة مع السلطات الثلاث في الدولة وبمحصلة فعالياتها جميعاً يتم تنشيط حركة النمو والتنظيم للمجتمع الحديث ومؤسساته عامة ومنظمات المجتمع المدني، والذي شكل بدوره أحد الأسس النظرية التي مهدت لظهور مفهوم الحوكمة، والذي تطور فيما بعد إلى الحوكمة العالمية، فبعد فشل جهود الدول في مجال التنمية لاسيما في الدول النامية لإقناع الشعوب والحكومات القائمة على حد سواء بأنه من الممكن ترميم النظام القائم وجعله صالحاً بالعمل والاستمرارية من جهة ومن جهة أخرى إتاحة حرية التفكير والتعبير وفسح المشاركة للمعارضين للعملية السياسية وتقبل جهود المصلحين فضلاً عن الحاجة الماسة في العقود الأخيرة لاسيما مع الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية العالمية في 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ولا ننسى أزمة وباء كورونا العالمية، حيث أثبتت هذه الأزمات أن إدارة الأزمات المعاصرة لم تعد ممكنة على مستوى الدولة فقط، بل أصبحت تتطلب تعاوناً دولياً في إطار الحوكمة العالمية الذي يقوم على تعدد الفاعلين وتقاسم الأدوار.

كما هو معروف في عام 2008 ضربت العالم أزمة اقتصادية كانت الأسوأ بعد أزمة الكساء العظيم 1929 من القرن المنصرم مما دعا كافة الأطراف الدولية والفاعلين من غير الدول الى التعاون والتكاتف في مواجهتها وإيجاد الحلول الناجحة فقد شارك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين، وكان مزيجاً متجانساً نشيطاً في حل الأزمة(ثجيل،2024،ص291-292).

فالفاعلين غير الدوليين هم جميع الكيانات التي تمارس تأثيراً في العلاقات الدولية دون أن تكون دولاً، مثل المنظمات غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية غير الحكومية، الشبكات العابرة للحدود، المؤسسات المالية، الجماعات المسلحة، وسائل الإعلام، ومراكز البحث العلمي.

وقد أدى تزايد دور هؤلاء الفاعلين إلى تحول الحوكمة من الحوكمة الدولية القائمة على الدول إلى الحوكمة العالمية متعددة الفاعلين (Multi-actor Governance)، حيث تشارك جهات مختلفة في صنع القرار وتنفيذ السياسات وإدارة الأزمات الدولية(khan,2025,p3)، ويمكن تقسيم الفاعلين غير الدوليين في الحوكمة العالمية للأزمات إلى عدة فئات رئيسية:

3-5-1- المنظمات غير الحكومية الدولية والشبكات العابرة للحدود

تلعب المنظمات غير الحكومية والتي تشمل شبكات المجتمع المدني، الشبكات البيئية، الشبكات الحقوقية، والشبكات العلمية، والتي تساهم في نشر المعلومات، وتقديم الدراسات، والتأثير في السياسات الدولية، والمشاركة في إدارة الأزمات العالمية دوراً مهماً في إدارة الأزمات الإنسانية مثل الحروب والكوارث الطبيعية والأوبئة، حيث تقوم بتقديم المساعدات الإنسانية، والرعاية الصحية، وإعادة الإعمار، ومراقبة حقوق الإنسان.

كما تسهم هذه المنظمات في الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ إجراءات معينة أثناء الأزمات، مثل فرض عقوبات أو تقديم مساعدات إنسانية.

3-5-2- الشركات متعددة الجنسيات

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات فاعلاً رئيسياً في الحوكمة العالمية، خاصة في الأزمات الاقتصادية والبيئية والصحية، حيث تمتلك موارد مالية وتقنية ضخمة تفوق أحياناً ميزانيات بعض الدول، ففي الأزمات الصحية مثلاً(مثل جائحة كورونا)، لعبت شركات الأدوية والتكنولوجيا دوراً أساسياً في إنتاج اللقاحات وتطوير الأنظمة الرقمية لتتبع انتشار الأمراض.

3-5-3- المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص

مثل البنوك العالمية وصناديق الاستثمار والمؤسسات المالية التي تساهم في تمويل برامج التعافي الاقتصادي بعد الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية، وقد أدى هذا التنوع في الفاعلين إلى ظهور ما يسمى الحوكمة العالمية متعددة المستويات حيث تتداخل أدوار الدول والمنظمات الدولية والفاعلين غير الحكوميين في إدارة الأزمات(Ecker-Ehrhardt,2025,p5).

يلعب الفاعلون غير الدوليين دوراً مهماً في جميع مراحل إدارة الأزمات، وليس فقط في مرحلة واحدة، بحيث تساهم مراكز الأبحاث والمنظمات العلمية والمنظمات غير الحكومية في رصد المخاطر العالمية مثل الأوبئة والتغير المناخي والأزمات الاقتصادية، وتقديم تقارير إنذار مبكر للمنظمات الدولية والحكومات(الإنذار المبكر)، وتلعب المنظمات الإنسانية والشركات الخاصة دوراً كبيراً في تقديم المساعدات الإنسانية، الإغاثة، الرعاية الصحية، توفير الغذاء، وإعادة تشغيل البنية التحتية(الاستجابة)، كما تشارك الشركات متعددة الجنسيات والبنوك الدولية والمنظمات التنموية في إعادة إعمار الدول المتضررة من الحروب أو الكوارث(إعادة إعمار)، إضافة إلى مساهمة مراكز البحث والمنظمات الدولية غير الحكومية في إعداد الدراسات والتقارير التي تساعد على تطوير سياسات دولية لمنع تكرار الأزمات(التعلم ومنع تكرار الأزمات)، وقد أظهرت الدراسات أن إدارة الأزمات العالمية أصبحت تعتمد على تقاسم المسؤولية بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وليس على الدول فقط(Mishra,2024,p6).

ويظهر تأثير الفاعلين غير الدوليين في عدة مجالات:

- التأثير على صنع القرار الدولي

تشارك المنظمات غير الحكومية والشركات في المؤتمرات الدولية والاتفاقيات العالمية، وتؤثر في السياسات الدولية من خلال الضغط السياسي والإعلامي والاقتصادي.

- تنفيذ السياسات الدولية

في كثير من الأحيان، تقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ البرامج الدولية مثل برامج الإغاثة، مكافحة الفقر، مكافحة الأمراض، حماية البيئة.

– توفير المعلومات والخبرة

يمتلك الفاعلين غير الدوليين خبرات علمية وتقنية كبيرة، لذلك تعتمد عليهم المنظمات الدولية في تقديم الاستشارات والتقارير العلمية أثناء الأزمات.

– تعزيز شرعية الحوكمة العالمية

مشاركة الفاعلين غير الدوليين في إدارة الأزمات تزيد من شرعية النظام الدولي، لأن الحوكمة لا تصبح مقتصرة على الحكومات فقط بل تشمل المجتمع الدولي بشكل أوسع(Ginsberg,2022,p4).

رغم أهمية دورهم، إلا أن الفاعلين غير الدوليين يطرحون عدة تحديات، منها ضعف المساءلة القانونية، تعارض المصالح مع الدول، تأثير الشركات الكبرى على السياسات الدولية، عدم المساواة في النفوذ بين الفاعلين، تهديد سيادة الدول، ظهور جماعات مسلحة غير حكومية تؤثر على الأمن الدولي(Shabir,2024,p2).

**3-6- التحديات التي تواجه الحوكمة العالمية في إدارة الأزمات العابرة للحدود**

من أبرز التحديات التي تواجه الحوكمة العالمية تعارض مصالح الدول، حيث تسعى كل دولة إلى حماية مصالحها الوطنية حتى في ظل الأزمات العالمية، مما يعيق التعاون الدولي ويؤدي أحياناً إلى اتخاذ سياسات أحادية بدلاً من الحلول الجماعية، ففي أوقات الأزمات تميل الدول إلى التركيز على مصالحها الداخلية، وهو ما يضعف قدرة مؤسسات الحوكمة العالمية على اتخاذ قرارات جماعية فعالة لإدارة الأزمة، كما أن اختلاف القدرات الاقتصادية والسياسية بين الدول يؤدي إلى عدم المساواة في تحمل أعباء إدارة الأزمات، مما يخلق خلافات حول المسؤوليات والتمويل وآليات الاستجابة(Faude,2025,p2).

كما تواجه الحوكمة العالمية تحدي تعدد الفاعلين الدوليين، حيث لم يعد النظام الدولي يقتصر على الدول والمنظمات الدولية فقط، بل أصبح يضم الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية، وهذا التعدد يؤدي إلى تعقيد عملية صنع القرار بسبب تضارب المصالح واختلاف الأولويات بين هذه الجهات. فكل فاعل يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة، مما يجعل التنسيق بينهم عملية معقدة وبطيئة، خاصة في ظل الأزمات التي تتطلب قرارات سريعة.

ومن التحديات المهمة أيضاً ضعف المؤسسات الدولية، حيث إن العديد من المنظمات الدولية لا تمتلك سلطة إلزام الدول بتنفيذ القرارات، بل تعتمد على التعاون الطوعي، مما يقلل من فعاليتها في إدارة الأزمات العالمية. كما أن بعض المؤسسات الدولية تعاني من نقص الموارد المالية أو البيروقراطية أو البطء في اتخاذ القرار، الأمر الذي يحد من قدرتها على الاستجابة السريعة للأزمات(Jordana,2024,p5)، كذلك تواجه الحوكمة العالمية مشكلة عدم اليقين وسرعة تطور الأزمات إضافة إلى ضعف التنسيق الدولي (Faude&Abbott,2025,p7).

**3-7- نماذج تطبيقية حول تقييم فعالية الحوكمة العالمية**

3-7-1– الحوكمة العالمية في مواجهة الأزمة المالية العالمية 2008

تُعد الأزمة المالية العالمية من أهم النماذج التطبيقية لتقييم فعالية الحوكمة العالمية، حيث أدت الأزمة إلى انهيار العديد من المؤسسات المالية وتراجع النمو الاقتصادي العالمي، وقد لعبت مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً مهماً في احتواء الأزمة من خلال تنسيق السياسات النقدية والمالية بين

الدول الكبرى، وتقديم حزم إنقاذ مالي للدول المتضررة، وتشير التقارير الدولية إلى أن مجموعة العشرين ضخت ما يقارب 5 تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي بين عامي 2008 و2009 لدعم الاقتصاد العالمي وتحفيز النمو، كما قام صندوق النقد الدولي بتقديم قروض ومساعدات مالية للدول المتضررة بقيمة تجاوزت 750 مليار دولار، الأمر الذي ساهم في استقرار النظام المالي العالمي ومنع انهيار اقتصادي عالمي شامل(IMF,2010,p12)، وذلك يدل على أن الحوكمة العالمية كانت فعالة نسبياً في احتواء الأزمة من خلال التنسيق بين المؤسسات المالية الدولية والدول الكبرى.

**جدول تقييم فعالية الحوكمة العالمية في الأزمة المالية 2008**

| دلالة المؤشر | الجهة الدولية | القيمة | المؤشر |
|---|---|---|---|
| تنسيق اقتصادي عالمي | مجموعة العشرين | 5 تريليون دولار | حجم حزم التحفيز العالمية |
| دعم الاستقرار المالي | صندوق النقد الدولي | 750مليار دولار | موارد صندوق النقد بعد الأزمة |
| استجابة دولية للأزمة | صندوق النقد الدولي | أكثر من 30 دولة | عدد الدول المستفيدة من القروض |
| احتواء الأزمة | البنك الدولي | -0.1% | معدل انكماش الاقتصاد العالمي 2009 |
| نجاح التنسيق الدولي | البنك الدولي | 5.4% | معدل النمو بعد التعافي 2010 |

Source: IMF, The Global Financial Crisis and the Response, 2010, p. 12.

3-7-2- الحوكمة العالمية في إدارة جائحة كورونا

بالنسبة للدول، فقد تبنت بعض الدول اتجاهاً في إدارة الأزمة يقوم على المزج بين الابتكار الإداري والتقني بمعنى تطوير إجراءات إدارية تتناسب مع طبيعة الأزمات كالأزمة الوبائية وتطوراتها ومتطلبات التعامل معها، والاستعانة بالتقنيات المتطورة وتوظيفها في نطاق متطلبات إدارة الأزمة، فقد تمكنت كوريا الجنوبية على سبيل المثال من الحد من انتشار فيروس كورونا مبكراً دون اللجوء إلى عمليات الإغلاق الكاملة أو الجزئية التي انتهجتها بعض الدول الأخرى، فقد تبنت مجموعة من الإجراءات على الشكل الآتي:

الاستفادة من الخبرات السابقة من انتشار فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية عام 2015، وفي تبني استراتيجية الفحص الموسع والفرز المنهجي التي اشتملت على إجراء فحوصات للفيروس على نطاق واسع لأكثر من 400 ألف شخص، كما تم تفعيل نظام تتبع الاتصال المعد سلفاً، فما يميز النموذج الكوري في السيطرة على الفيروس هو القدرة على تتبع الأفراد الذين شُخصت إصابتهم بالمرض من خلال ما يعرف بـ COVID-19 smart management system.

كما قامت بعض الدول بتوظيف عناصر القوة الشاملة للدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والبشرية والتقنية في إدارة الأزمة، كما أنها لم تقتصر على التعامل المباشر مع تطورات الأزمة فحسب بل تعدت ذلك لمعالجة الآثار ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة الناتجة عنها، وتقدم ألمانيا النموذج المثالي لهذا الاتجاه(أبو عامود،2020،ص316-317).

إن جائحة كورونا تمثل نموذجاً مهماً لتقييم فعالية الحوكمة العالمية في إدارة الأزمات الصحية العابرة للحدود، حيث لعبت منظمة الصحة العالمية دوراً محورياً في تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الوباء، وتقديم الإرشادات الصحية، ودعم الدول النامية، وتشير البيانات إلى أن برنامج كوفاكس COVAX(مبادرة عالمية أطلقت لضمان توزيع عادل للقاحات COVID-19 بين جميع دول العالم، خاصة الدول منخفضة ومتوسطة

الدخل) الذي أُنشئ ضمن إطار الحوكمة الصحية العالمية تمكن من توزيع أكثر من 2 مليار جرعة لقاح على الدول النامية بحلول عام 2022، كما قدم البنك الدولي أكثر من 160 مليار دولار لدعم الدول في مواجهة آثار الجائحة الصحية والاقتصادية. ومع ذلك، أظهرت الأزمة أيضاً وجود تفاوت كبير في توزيع اللقاحات بين الدول المتقدمة والنامية(WHO,2021,p23) ، مما يشير إلى أن الحوكمة العالمية كانت فعالة جزئياً فقط، لكنها لم تحقق العدالة الكاملة في توزيع الموارد الصحية.

**جدول تقييم فعالية الحوكمة الصحية العالمية**

| الدلالة | المنظمة | القيمة | المؤشر |
|---|---|---|---|
| تعاون صحي عالمي | منظمة الصحة العالمية | 2 مليار جرعة | عدد جرعات لقاح COVAX الموزعة |
| دعم اقتصادي عالمي | البنك الدولي | 160 مليار دولار | تمويل البنك الدولي لمواجهة كورونا |
| تنسيق دولي | منظمة الصحة العالمية | 190 دولة | عدد الدول المشاركة في COVAX |
| ضعف التنسيق الدولي | الأمم المتحدة | أكثر من 90% | نسبة الدول التي أغلقت الحدود |
| عدم العدالة العالمية | WHO | الدول الغنية حصلت على أكثر من 70% | الفجوة في توزيع اللقاحات |

Source: WHO, COVID-19 Strategic Preparedness and Response Plan, 2021, p. 23

### 3-7-3- الحوكمة العالمية في مكافحة التغير المناخي

يعد التغير المناخي من أبرز القضايا التي تُظهر فعالية الحوكمة العالمية، حيث تم إنشاء العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس للمناخ التي تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الاتفاقيات الدولية ساهمت في خفض معدل زيادة الانبعاثات في بعض الدول الصناعية، كما التزمت أكثر من 190 دولة باتفاقية باريس للمناخ، وخصصت الدول المتقدمة ما يقارب 100 مليار دولار سنوياً لدعم الدول النامية في مواجهة آثار التغير المناخي(OECD,2020,p3)، ويُظهر هذا المثال أن الحوكمة العالمية يمكن أن تكون فعالة عندما تتوفر إرادة سياسية وتعاون دولي، إلا أن المشكلة الأساسية تتمثل في التزام الدول بتنفيذ تعهداتها.

**جدول تقييم الحوكمة لعالمية في مكافحة التغير المناخي**

| الدلالة | الاتفاقية/المنظمة | القيمة | المؤشر |
|---|---|---|---|
| تعاون عالمي | اتفاق باريس للمناخ | 190 دولة | عدد الدول في اتفاق باريس |
| دعم الدول النامية | الأمم المتحدة | 100 مليار دولار | تمويل المناخ السنوي |
| مسؤولية الدول الكبرى | UNEP | 60% | نسبة الانبعاثات من الدول الصناعية |
| هدف عالمي | اتفاق باريس | 1.5 درجة مئوية | هدف خفض الحرارة |
| ضعف الالتزام | تقارير المناخ | أقل من 50% | نسبة الالتزام بالتعهدات |

Source: OECD, Climate finance provided and mobilized by developed countries in 2013-18, 2020, pp.3

### 3-7-4- الحوكمة العالمية في إدارة الأزمات الإنسانية واللاجئين

تمثل الأزمات الإنسانية واللاجئون نموذجاً آخر لتقييم فعالية الحوكمة العالمية، حيث تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية لإدارة أزمات اللاجئين، وتشير الإحصاءات إلى أن عدد اللاجئين في العالم تجاوز 108 مليون شخص في عام 2023، وقد قدمت المفوضية مساعدات إنسانية لملايين اللاجئين، إلا أن نقص التمويل والتعاون الدولي يحد من فعالية الاستجابة الإنسانية العالمية، حيث يتم تمويل أقل من 60% من خطط الاستجابة الإنسانية في بعض الأزمات(UNHCR,2023,p5)، مما يدل على أن فعالية الحوكمة العالمية في هذا المجال لا تزال محدودة بسبب نقص الموارد والتنسيق الدولي.

**جدول تقييم الحوكمة العالمية في إدارة أزمات اللاجئين**

| الدلالة | المنظمة | القيمة | المؤشر |
|---|---|---|---|
| حجم الأزمة | المفوضية السامية للاجئين | 108 مليون | عدد اللاجئين عالمياً |
| نقص التمويل | الأمم المتحدة | 60% فقط من المطلوب | تمويل خطط الاستجابة الإنسانية |
| تعاون دولي | UNHCR | أكثر من 130 دولة | عدد الدول المستقبلة للاجئين |
| توزيع غير متوازن | UNHCR | تركيا، ألمانيا، باكستان | أكبر الدول المستضيفة |
| عبء على الدول النامية | UNHCR | 75% | نسبة اللاجئين في الدول النامية |

Source: UNHCR, Global Trends Report, 2023, pp. 5.

3-7-5- الحوكمة العالمية في تحقيق الأمن الغذائي

تمثل الحوكمة العالمية في مجال الأمن الغذائي نموذجاً مهماً لقياس فعالية التعاون الدولي في مواجهة الأزمات العابرة للحدود، حيث تعمل منظومات الحوكمة من خلال التنسيق بين الدول والمنظمات الدولية على ضمان استقرار الإمدادات الغذائية وتحقيق الاستجابة الفعّالة للتحديات العالمية، وفيما يلي أدوار الحوكمة العالمية في تعزيز الأمن الغذائي:

- وضع الأطر والمعايير الدولية: تضع لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS) خطوطاً توجيهية طوعية تعزز الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات.

- التنسيق الاستراتيجي والاستجابة للأزمات: تعمل على تنسيق الجهود بين الدول والمنظمات الدولية (مثل FAO) لتقليل الاعتماد على الخارج والاستجابة للأزمات والنزاعات.

- تطبيق السياسات القائمة على الأدلة: تساهم في تقديم توصيات مبنية على أدلة متينة من خلال فريق خبراء رفيع المستوى لضمان فعالية القرارات الغذائية.

- تعزيز أهداف التنمية المستدامة: تدمج الحوكمة الغذائية سياسات الحد من الجوع ضمن أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، تؤدي مؤسسات مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS) دوراً محورياً في تطوير السياسات الدولية وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، من خلال وضع إرشادات طوعية تدعم الإدارة المستدامة للموارد الغذائية(Margulis,2012,p231).

وعلى الرغم من ذلك تشير التقديرات الدولية إلى أن مئات الملايين من الأشخاص حول العالم لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي، حيث تجاوز عدد من يعانون من نقص التغذية 800 مليون شخص في

السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس استمرار التحديات، كما أظهرت الأزمات العالمية، مثل جائحة COVID-19 واضطرابات سلاسل الإمداد، أن ضعف التنسيق الدولي ونقص التمويل يمكن أن يحدّا من فعالية الاستجابة العالمية، خاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية لتأمين احتياجاتها الغذائية(FAO,2024,p1-3).

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة، إلا أن التفاوت في توزيع الموارد واستمرار التقلبات في أسعار الغذاء العالمية يشيران إلى وجود تحديات هيكلية في نظام الحوكمة العالمية للأمن الغذائي، ويؤكد ذلك أن تحقيق الأمن الغذائي المستدام يتطلب تعزيز التعاون متعدد الأطراف، وتحسين آليات التنسيق الدولي، وتطوير سياسات قائمة على الأدلة لمواجهة الأزمات الغذائية ذات الطابع العالمي.

**جدول تقييم الحوكمة العالمية في تحقيق الأمن الغذائي**

| الدلالة | المنظمة | القيمة | المؤشر |
|---|---|---|---|
| استمرار التحدي الغذائي العالمي | منظمة الأغذية والزراعة | أكثر من 800 مليون | عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية |
| ضعف الاستجابة للأزمات | لجنة الأمن الغذائي العالمي | متوسط إلى ضعيف | مستوى التنسيق الدولي |
| هشاشة سلاسل الإمداد | الأمم المتحدة | مرتفع | تأثير الأزمات العالمية COVID-19 |
| عدم استقرار الأسواق | البنك الدولي | متقلب | استقرار أسعار الغذاء |
| زيادة الهشاشة الغذائية | منظمة التجارة العالمية | مرتفع في الدول النامية | مستوى الاعتماد على الاستيراد |

Source: FAO, The state of food security and nutrition in the world 2024, Rome, pp.1-3

من خلال النماذج التطبيقية السابقة، يتضح أن فعالية الحوكمة العالمية تختلف باختلاف نوع الأزمة، حيث كانت الحوكمة العالمية أكثر فعالية في إدارة الأزمات المالية العالمية نتيجة وجود مؤسسات مالية دولية قوية وآليات تنسيق اقتصادي بين الدول، بينما كانت فعاليتها متوسطة في إدارة الأزمات الصحية مثل جائحة كورونا بسبب عدم المساواة في توزيع الموارد، في حين تواجه الحوكمة العالمية تحديات كبيرة في قضايا التغير المناخي والأزمات الإنسانية بسبب تعارض مصالح الدول ونقص التمويل وضعف الالتزام الدولي. وبناءً على ذلك يمكن القول إن الحوكمة العالمية تمثل إطاراً مهماً لإدارة الأزمات العابرة للحدود، إلا أن فعاليتها لا تزال مرتبطة بدرجة التعاون الدولي وتوافر الموارد ووجود مؤسسات دولية قوية قادرة على تنسيق الاستجابة العالمية للأزمات.

## 4- الاستنتاجات والتوصيات

- إن الحوكمة العالمية رغم تطورها المفاهيمي وتوسع أدواتها ما تزال تعاني من قصور في الاستجابة الفعالة للأزمات العابرة للحدود بسبب تعقيد النظام الدولي وتعدد الفاعلين وتضارب المصالح.
- إن الأزمات العابرة للحدود تتسم بخصائص مركبة مثل السرعة في الانتشار والترابط الشديد بين الدول، مما يجعل إدارتها تتطلب نماذج حوكمة مرنة وتكيفية.
- إن التجارب المعاصرة كشفت حدود النظم التقليدية وأكدت الحاجة إلى تعزيز أدوات الاستجابة العالمية المشتركة.

-فعالية الحوكمة العالمية ترتبط بشكل وثيق بمدى تنسيق الفاعلين الدوليين وغير الدوليين ضمن شبكات حوكمة متعددة المستويات

-إن أدوات مثل الإنذار المبكر والاستجابة السريعة تُعد عناصر أساسية لنجاح إدارة الأزمات، لكنها تبقى محدودة الفعالية في ظل ضعف تبادل المعلومات وعدم الالتزام الدولي.

- **التوصيات**

-ضرورة تعزيز مفهوم الحوكمة العالمية عبر تطوير أطر مؤسسية أكثر إلزاماً وفاعلية، بما يحد من تأثير تضارب المصالح بين الدول ويُحسن الاستجابة للأزمات العابرة للحدود.

-العمل على تقوية آليات التنسيق الدولي متعدد الأطراف، من خلال دعم دور المنظمات الدولية وتوسيع صلاحياتها في إدارة الأزمات العالمية بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

-تطوير أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة السريعة، مع تحسين تبادل البيانات والمعلومات بين الدول والجهات الفاعلة، بما يضمن الاستجابة الاستباقية للأزمات.

-تعزيز إدماج الفاعلين غير الدوليين ضمن شبكات الحوكمة العالمية، مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، للاستفادة من قدراتهم في الاستجابة الميدانية وإدارة الأزمات.

-تبني مقاربات مرنة ومبتكرة في إدارة الأزمات، مستفادة من التجارب الحديثة، بما يعزز قدرة الأنظمة العالمية على التكيف مع الأزمات المفاجئة.

-دعم البحث العلمي والدراسات المقارنة في مجال الحوكمة العالمية، بهدف تطوير نماذج تحليلية أكثر دقة لفهم ديناميكيات الأزمات العابرة للحدود وتحسين أدوات التعامل معها.

## 5- المراجع

### 5-1- المراجع العربية:

1- قاسمي، محمد. *إدارة الأزمات الدولية في ظل العولمة*، مجلة دراسات وأبحاث، العدد17، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص115-118.

2- بن بعطوش، طارق. *الحوكمة العالمية والقانون: دراسة في ثلاثية القانون، الحوكمة والعولمة*، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد9، العدد17، الجزائر، 2017، ص93-104.

3- أبو عامود. محمد سعد. *الإدارة غير التقليدية للأزمات الدولية العابرة للحدود على ضوء الخبرة المكتسبة من أزمة كورونا 2020*، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد36، العدد2، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2020، ص316-317.

4- أبو هيف، علي صادق. *القانون الدولي العام*، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2021، ص623-631.

5- سليم، محمد السيد، *الحوكمة العالمية: المفهوم والفاعلون والقضايا*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، ص141-156.

6- معيفي، فتحي. *الحوكمة الصحية العالمية في ظل جائحة COVID-19: قراءة في التحديات والآفاق*، مجلة القانون والعلوم السياسية، مجلد9، عدد2، 2023، ص42-43.

7- العامري، سعد. *نظم الإنذار المبكر ودورها في إدارة الأزمات والكوارث*، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد37، العدد2، 2023، ص115-118.

8 -خير، شهرزاد. *محاضرات في مقياس الحوكمة العالمية*، موجهة لطلبة السنة 11 ماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، الجزائر، 2024، ص-24 23.

9– ثجيل، ياسين هادي. *الفاعلون من غير الدول وأثرهم على العلاقات الدولية*، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، عدد26، 2024، ص291-292.

10-الدغيلي، جاد المولى. *دور المبعوثين الدوليين في الأزمة الليبية(2011-2021): تقييم الأداء وتحديات الوساطة في ضوء التحولات الإقليمية والدولية*، مجلة البحوث والدراسات العربية ISSN 3006-1822، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2024، ص16-17.

11- عرفات، داليا رشدي. *السلوك السياسي وأزمات عصر العولمة: دراسة تحليلية في سيكولوجية التغيرات المناخية وآفاق الاستجابة لها*، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد10، العدد20، جامعة الاسكندرية، مصر، 2025، ص229،231،232.

**2-5-المراجع الأجنبية:**

1-International Monetary Fund, IMF, *The Global Financial Crisis and the Response*, 2010, p. 12.

2-MARGULIS, M. *Global Food Security Governance: The Committee for World Food Security, Comprehensive Framework for Action and the G8/G20", in The Challenge of Food Security*, Edward Elgar Publishing, United Kingdom, 2012, p. 231.

3- WEISS, T. *Global governance: why? What? Whither? Global governance journal*, Vol.16, No.3, 2013, pp. 795 ، 32.

4- STIGLITZ, J. *Globalization and Its discontents*, W.W. Norton & company, New York, 2018, pp. 249.

5- BOIN, A. *The transboundary crisis: why we are unprepared and the road ahead, Journal of contingencies and crisis management*, Vol. 27, No. 1, Wiley, NewYork, 2019, pp. 94-96.

6- UNITED NATIONS, *The role of the United Nations in disaster management and emergency response*, 2020.

7-ORGANIZATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT, OECD, *Climate finance provided and mobilized by developed countries in 2013-18*, 2020, pp.3.

8-WORLD HEALTH ORGANIZATION, WHO, *COVID-19 Strategic Preparedness and Response Plan*, 2021, p. 23.

9- GINSBERG, A. *Humanitarian policymaking as networked governance: social network analysis of the global compact on refugees, journal of international humanitarian action*, London, United Kingdom(Springer Nature), 2022, pp. 4.

10- UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES, UNHCR, *Global Trends Report*, 2023, pp. 5.

11- WEISS, T. *International organizations and global governance*, 3rd ed, Routledge, 2023, pp.3-10.

12- UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT(UNCTAD) report 2023: *growth, debt, and climate – realigning the global financial architecture*, United Nation, Geneva, 2023, pp. 17-24.

13- FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION (FAO), *The state of food security and nutrition in the world 2024*, Rome, pp.1-3.

14- MISHRA, B. *Collaborative Framework with Shared Responsibility for Relief Management in Disaster Scenarios,* Cornell university, USA, 2024, pp. 6.

15- SHABIR, G. *The Role of Non-State Actors in International Politics: Challenges to State Sovereignty*, research paper published on research Gate, 2024, p. 2.

16- JORDANA, J. *Institutional Transformations of Global Governance: Key Challenges for International Organisations, International Review of Public Policy*, 2024, pp. 5,

17- INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2025, *IMF conditionality*, retrieved July 6, 2026.

18- KHAN, A. *The Rise of Non-State Actors in Global Governance, Pakistan Journal of Social Science Review*, 2025, pp. 3.

19- ECKERr-EHRHARDT, M. *Nonstate Actor Inclusion and the Social Legitimacy of Global Governance Institutions, International Studies Quarterly*, Oxford university press, 2025, pp. 5.

20- FAUDE, B. *The Institutional dynamics of global governance in hard times, Ethics& International affairs,* Vol.39, No.2, Cambridge university press, 2025, pp.2.

21-FAUDE, B. ABBOTT, K. *Does the System Work? Transnational Crises and the Resilience of Global Governance, International Studies Review,* Vol.27, No.4, Oxford university press, United Kingdom, 2025, pp. 7.